

## وزارة التجارة والصناعة

( الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية )

قرار وزاري رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٣ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٤

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٣/٩/١١  
باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٤ ؛  
وعلى مذكرة إدارة الموازنات المؤرخة ٢٠١٣/١١/١١ ؛

### قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٤ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٣٠٤٦٦٩١ ج (فقط ثلاثة عشر مليوناً وستة وأربعون ألفاً وستمائة وواحد وتسعون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٢٤٥٦١١٩ ج (فقط اثنا عشر مليوناً وأربعمئة وستة وخمسون ألفاً ومائة وتسعة عشر جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ٥٩٠٥٧٢ ج (فقط خمسمئة وتسعون ألفاً وخمسمائة واثنان وسبعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٣/١١/١١

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ / آمال السلاموني